واجبـات

هى هذه التى سجلها صاحب الفضيلة الأستاذ المراغى فى كتابه إلى نائب رئيس الوزراء باسم جماعة الدفاع عن الإسلام ، يطالب الحكومة فيه بأن ترد عن المصريين جميعا عدوان هذه الهيئات الأجنبية التى تنهض بأعمال التبشير . ومن المحقق أن الأستاذ الجليل قد وفق فى كتابه كل التوفيق ، ووضع الأشياء فى مواضعها ، وأقر الأمور فى نصابها ، واصطنع صراحة لا تدع سبيلا إلى الغموض ، ولا طريقا إلى التأويل ، وحزما لا يمكن أن يتهم معه بالضعف أو الفتور . والأستاذ لا يتحدث عن نفسه وحدها ، وإنما يتحدث عنها وعن الجماعة التى اختارته لها رئيسا . وهو يتحدث عن المصريين جميعا مهما تختلف أهواؤهم ومذاهبهم ، ومهما تكن دياناتهم ونحلهم .

وأول ما يجب أن يهنأ به الأستاذ أنه قد ارتفع بهذه القضية عن أن تكون طائفية يختص بها فريق دون فريق ، ويلح فيها بعض المصريين دون بعضهم الآخر ، وجعلها قضية مصرية خالصة تنهض بها مصر فى وجه الأجنبى الذى يغزوها فى أرضها ، ويعتدى على مرافقها وعقائدها .

فالأستاذ ومن ورائه جماعة الدفاع عن الإسلام لا يذود عن الإسلام وحده ، ولكن يذود عن المسيحية أيضا ، بل هو يذود عن الحرية المصرية كلها . وما كان لعلماء الإسلام أن يسلكوا غير هذا الطريق أو يتحدثوا بغير هذه اللهجة ، فدينهم يلزمهم الذود عن حرية الرأى ، ودينهم يلزمهم أن يتوخوا الحق فى كل ما يقولون وما يعملون . والحق إن الإسلام دين الدولة ، ودين كثرة المصريين ، فيجب أن يحميه المصريون جميعا وأن تكون الحكومة أول من يحميه . والحق إن المسيحية دين جماعة من المصريين ، وأن الكنيسة القبطية مظهر من مظاهر المجد المصرى المؤثل ، فيجب أن يحميها المصريون جميعا ، وأن تكون الحكومة أول من ينهض بحمايتها.والحق أن لا إكراه فى الدين فيجب على المصريين جميعا أن يحموا كل دين قائم فى مصر من الإكراه مهما يكن . يجب أن

كوكب الشرق فى ٢٩ – ٢٦ – ١٩٣٣ .

تحمى الديانات من أن يخرج الناس منها مكرهين . ويجب أن يستبين للناس جميعا أن الإكراه فى نفسه إثم يمقته الدين ، ويمقته القانون . ولم تنشأ الحكومات إلا لتمحوه وتقضى عليه وتعاقب الذين يقترفونه أو يدعون إليه .

بهذا كله تقول جماعة الدفاع عن الإسلام ، وبهذا كله تقول هيئة كبار العلماء ، وبهذا كله يقول إخواننا الأقباط فليست المسألة إذن مسألة اعتداء على الإسلام وحده ، وإنما هى مسألة اعتداء على الحرية الإنسانية . مسألة اعتداء على الحضارة كما أشار إلى ذلك الأستاذ المراغى فى كتابه إلى رئيس الوزراء بالنيابة . فإذا كان التبشير مباحا أو مستحسنا فى البيئات الهمجية التى لم تأخذ بحظ من رقى ولم تنل نصيبا من ثقافة ، كان من القبيح الممقوت أن يتخذ التبشير وسيلة إلى محاربة حضارة قائمة لها مجدها ولها حظها الرفيع من الرقى ، ولها أثرها البعيد فى تهذيب الناس .

أشار الأستاذ المراغى فى كتابه إلى هذا كله ، فهو خليق أن يهنأ به والناس خليقون أن يسمعوا لما قال فى هذا كله ، والحكومة خليقة أن تستجيب لدعائه ، وتنهض بهذه الواجبات التى أحصاها كتاب الأستاذ فى دقة وصراحة واستقامة وصرامة معا .

ما أكثر هذه الواجبات وما أيسرها لو أن الحكومة أرادت حقا أن تؤدى عملها فى قوة وحزم على يقين لأنها لم تنشأ لنفسها وإنما أنشئت لخدمة الأمة التى تقوم فيها . فمما لا شك فيه أن القوانين لم تشرع عبثا وإنما شرعت القوانين لتأخذ الناس بما فيها من أحكام ، وأقيم القضاء لينصف المظلوم من الظالم . فمن حق الأستاذ المراغى ومن حق الناس جميعا أن لا يرضوا من الحكومة بالإجراءات الموقوتة وأن يطالبوها بأن تحيل بالفعل إلى القضاء ما يستكشف من آثام المبشرين الأجانب . ولو أن عدوان هؤلاء المبشرين وقع من المسلمين على الأقباط ، أو من الأقباط على المسلمين لما ترددت الحكومة فى أن تنفذ القانون ، وترفع أمر الآثمين إلى القضاء ، لأن هؤلاء الآثمين سيكونون يومئذ من المصريين الذين لا تحميهم الامتيازات ولا تتحرج الحكومة من أخذهم بالشدة حتى يقضى العدل بذلك .

وليس من شك فى أن وزارات الخارجية والمفوضيات السياسية لم تنشأ لتكون زينة وإنما لتحقق الصلات الصادقة المتينة بين الأمم والشعوب ، فإذا جنى الأجانب فى مصر جناية أو اقترفوا إثما وأخلوا بواجبات الضيافة ، فمن الحق على وزارة الخارجية المصرية أن

تستخدم نفوذها السياسى لتقوم هذا العوج وتصلح هذا الفساد ، وبهذا تطالب جماعة الدفاع عن الإسلام .

فإذا غلا الأجانب فى العدوان وتجاوزوا واجبات الضيافة وانتهكوا حرمات البلاد التى يعيشون فيها ، فمن الواجب على الحكومة لكرامتها وكرامة الأمة أن تكفهم عن ذلك وتقطع عليهم الطريق إليه وتغلق معاهدهم ومدارسهم حيث يثبت أنها تتخذ وسائل إلى الإثم والإجرام . وبهذا يطالب الأستاذ المراغى وتؤيده جماعة الدفاع عن الإسلام ، ويؤيدها المصريون جميعا .

ومن الحق على الحكومة ألا تنفق أموال الشعب إلا فيما ينفع الشعب فإذا ثبت أن الأجانب الذين تعينهم الحكومة بأموال الشعب يسيئون إليه ويعتدون عليه ، فمن الإثم أن تمضى الحكومة فى إعانتهم وأن لا تكف عنهم ما تمنحهم من المال ، وأن لا تقتضيهم ما تنزل لهم عنه من المال ، وألا تطالبهم بما تحط عنهم من الضرائب ، وبهذا يطالب الأستاذ المراغى ، وتؤيده جماعة الدفاع عن الإسلام ، ويؤيدها المصريون جميعا .

وقل مثل ذلك فى هذه الأرض التى تمنحها الحكومة للأجانب بلا ثمن أو بثمن يسير على أن يقيموا عليها المدارس والمعاهد النافعة فإذاهم يقيمون عليها معاهد ومدارس تضر ولا تنفع ، وتسوء ولا تحسن ، فيجب أن تسترد منهم هذه الأرض .

وقل مثل ذلك فى هذه الامتيازات التى تمنح لرجال الدين من الأجانب فتبيح لهم السفر بلا أجر فإن الواجب على الحكومة أن تلغى هذه الامتيازات إذا ثبت أن هؤلاء الناس لا يسافرون ليذيعوا الخير ويأمروا بالمعروف ، وإنما يسافرون ليذيعوا الشرويأمروا بالفساد .

وليس من يستطيع أن ينكر على أى دولة تستحق أن تسمى بهذا الأسم أن تصدر من القوانين ما يمكنها من أن تراقب كل ما يقع فى أرضها لتتقى شره ، وتدفع نكره ، وتحمى الشعب من آثاره ، وبهذا يطالب الأستاذ المراغى ويطالب معه المصريون جميعا . وهم لا يطلبون شططا ولا يكلفون الحكومة عسيرا من الأمر ، وإنما يطلبون إليها أيسر ما يجب أن تنهض به الحكومات ، وإنما الغريب أن تنتظر الحكومة حتى يطلب إليها ذلك ، وألا تنهض به وحدها ومن تلقاء نفسها دون أن تحتاج إلى من يذكرها به أو ينبهها إليه .

لقد نهض الشعب المصرى كله بما يجب عليه لنفسه ولكرامته وللحرية الإنسانية والحضارة الإنسانية ، وقال الشعب المصرى كله فى ذلك كلمة الحق التى لا لبس فيها ولا غموض فاللهم وفق حكومة مصر إلى أن تنهض بواجبها كما نهضت به مصر .